

The role of the ICRC in protecting Internally Displaced Persons: Iraq is a model

Hind Mohammed Abdulgabbar (*)

Assistant Lecturer

Al-kitab University / College of Law

Abstract

The study is tried to show the amount of suffering since 2014 in some region inside Iraq. These suffering included the instability in political and security situation, in addition to killing , displacement, torturing , detention and intimidation in various ways especially after the falling of three provinces by ISIS terrorists. This entire bad situation enforced many people to leave their homes and move to more secure places for their lives. However, another dilemma is starting which is the definition of their legal status and the rights they deserve within the state.

The humanitarian emergency in Iraq becomes more severe. It is worth mentioning that according to estimates by the Iraqi government it is more than 4.3 million people are displaced, as well as more than eight million people in need of urgent humanitarian assistance.

Besides, this research will be shown the distinguished role of the International Committee of the Red Cross (ICRC's) in protecting the displaced people. This role is a combination between legal interventions and fieldwork. The organization is helped people in all fields and seeks for solutions to their problems as well s facilitate their return to their cities or assimilation into new local communities

Keywords: ICRC, Displaced Persons, International Protection.

دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في حماية النازحين داخليا: العراق انموذجا

هند محمد عبد الجبار

مدرس مساعد

جامعة الكتاب/ كلية القانون

الملخص

تحاول الدراسة بيان ما تعانيه بعض المناطق داخل العراق منذ عام 2014 من عدم استقرار سياسي وأمني وقتل وتهجير وتعذيب وأحتجاز وترهيب بمختلف اشكاله خاصة بعد سقوط ثلاث محافظات بيد اراهابي (داعش)، مما دفع الأفراد الى ترك منازلهم والنزوح الى أماكن أكثر أمناً على حياتهم، و هنا تبدأ محنة أخرى الا وهي محنة التعريف بمركزهم القانوني وما يستحقونه من حقوق في إطار الدولة.

وهنا بدأت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة، وفقا لتقديرات الحكومة العراقية هناك اكثر من 4.3 مليون نازح، بالإضافة الى أكثر من ثمانية ملايين شخص في أمس الحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

(*) hindmhamad@yahoo.com

ونبين في هذه البحث الدور الخاص الذي تؤديه اللجنة الدولية للصليب الأحمر لحماية النازحين والأشخاص المهجرين، إذ أنه دور يجمع بين التدخل القانوني والعمل الميداني، حيث تقوم بمساعدتهم في جميع المجالات، والبحث عن حلول لمشاكلهم وتيسير عودتهم الى مدنها أو استيعابهم في المجتمعات المحلية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، النازحين داخلياً، الحماية

المقدمة

من خلال لمحة تاريخية سريعة على الحروب والنزاعات في العقود الأخيرة يتبين لنا أن العدد الأكبر من الضحايا يتألف من المدنيين العزل، ونسبة كبيرة من النساء والأطفال والعجز على وجه الخصوص. والنازحين داخليا هم غالبا مايكونوا بين المجموعات الأكثر ضعفا والتي هي بأمر الحاجة إلى الحماية والمساعدة، ففي أغلب الحالات يفتقر هؤلاء إلى المأوى ويتوزعون بمخيمات كبيرة ومزدحمة مما يشكل تهديداً لهم، يتمثل على الصعيد الصحي بانتشار الأمراض بشكل سريع بالإضافة إلى النقص الغذائي الذي يتعرضون له والنقص الحاد في مستلزمات الحياة الأساسية من ملابس، ومأكل، ومسكن لائق، وتعليم وخدمات صحية، فضلاً عن ظاهرة البطالة؛ نظراً لكونهم نزحوا عن مدنها التي تتمركز فيها أماكن عملهم وبالتالي لا تتوفر لهم في أكثر الأحيان فرص عمل أو مصدر رزق، ويزداد الوضع المأساوي للعائلات التي تتعرض للتفكك جراء عدم القدرة على النزوح المشترك، الأمر الذي يزيد من ضعف البنية الاجتماعية، كما تظهر حالات الاستغلال الاجتماعي لهذه الفئة التي تكون أكثر عرضة للإعتداءات الجسدية من ضرب وقتل بالإضافة إلى الإغتصاب وغيره من وسائل التعنيف الجسدي والمعنوي الذي يظهر أحيانا من خلال رفضهم وعدم قبولهم وإقصاءهم عن الحياة الاجتماعية، ناهيك عن المعاناة التي يتعرضون لها في حالات النزاع المسلح. وركزنا على دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وماتقوم به من مساعدة للنازحين من أجل الخروج من أزمتهم الحالية.

مشكلة البحث

تعرض العراق منذ احتلال ما يسمى ب(داعش) لثلاث محافظات عراقية الى ازمة شديدة تمثلت بنزوح الملايين من منازلهم، وادى هذا النزوح الى تفاقم مشاكل كبيره بسبب ما يعانيه النازحين من ظروف صعبة، وعدم قدرة الحكومة العراقية على استيعاب الأزمة، لذلك بدأ الحديث عن تدخل للمجتمع الدولي، وإعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وما تقدمه من خدمات للنازحين.

اهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في بيان الدور الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مساعدة النازحين، من خلال تقديم يد العون لهم .

فرضيات البحث

تتطلب هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها ان الخدمات المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر تبقى محدوده ودون المستوى المطلوب؛ نظراً لكثرة أعداد النازحين وقلة الدعم الحكومي والدولي.

اهداف البحث

1- إبراز ما يعانيه النازح العراقي من ظروف قاسية.

- 2- إبراز وتقييم دور ومهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق .
- 3- إبراز التحديات المختلفة التي تواجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- 4- إبراز دور المجتمع الدولي في قضية النازحين.

تقسيم البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، ضم كل مبحث مطلبين، تناول المبحث الاول الاطار النظري للدراسة- لمحة تاريخية وتعريف المفاهيم وتضمن المبحث الثاني أهم الآثار المترتبة على النزوح في العراق، وحمل المبحث الثالث عنوان مهام وتحديات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق.

المبحث الاول

الإطار النظري للدراسة لمحة تاريخية وتعريف المفاهيم

مشكلة النازحين داخليا ليست آنية وتنامت عالمياً منذ عام 1970 حيث سجلت خمسة ملايين نازح بالمقارنة مع تسعة ملايين نازح في 1990 وازدادت هذه الأعداد بعد الحرب الباردة وازدياد النزاعات المسلحة في الدول مما أدت تلك العوامل الى ازدياد دراماتيكي في أعداد النازحين حتى وصلت الى ما يقارب عشرين الى خمسة وعشرين مليون نازح؛ نتيجة لهذه النزاعات (محمد، 2010، 196).

المطلب الاول

تعريف مفاهيم البحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر و النازحين داخليا
اولاً: اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

هي منظمة مستقلة ومحيدة معروفة أولاً وقبل كل شيء بعملياتها الميدانية في مساعدة ضحايا النزاع المسلح والعنف الداخلي في أنحاء العالم كافة. والمعروف بدرجة أقل هو نطاق دورها " كحارس " للقانون الدولي الإنساني، وهو القانون المطبق في حالات النزاع المسلح، أنشئت اللجنة الدولية عام 1863 وهي المصدر الذي انبثقت عنه اتفاقيات جنيف (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2010، 23)، وقد أوكلت إلى اللجنة الدولية بموجب القانون الدولي، مهمة دائمة بالعمل غير المتحيز لصالح السجناء والجرحى والمرضى والسكان المدنيين المتضررين من النزاعات (بونيون، 1994، 11). وإلى جانب مقرها الرئيسي في جنيف، هناك مراكز للجنة الدولية في حوالي 80 بلداً ويعمل معها عدد من الموظفين يتجاوز مجموعهم 12,000 موظف، وفي حالات النزاع تتولى اللجنة الدولية تنسيق العمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتحادها العام.

واللجنة الدولية هي مؤسس الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومصدر إنشاء القانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقيات جنيف.

ثانياً: تعريف النازحين داخليا

دراستا تركز على النازحين الداخليين الذين تركوا مدنها التي لم تستطع ان تحميهم من لهيب المعركة وجسارة حملة السلاح فبدوا رحلة البحث عن المأوى وما ان يحطوا الرحال في منطقة ما حتى تبدأ محنة أخرى الا وهي محنة التعريف بمركزهم القانوني وما يستحقونه من حقوق في أطار الدولة.

ورد تعريف للنازحين داخليا في دليل المبادئ الخاص بالنزوح الداخلي الصادر عن الأمم المتحدة بالنص ((أشخاص او مجموعة من الأشخاص يرغمون او بإرادتهم على ترك او مغادرة أماكنهم او منازلهم في مناطقهم الأصلية نتيجة او لغرض تفادي تأثيرات نزاع مسلح او أوضاع لانتهاكات عامة او انتهاكات حقوق الإنسان او نتيجة لحوادث طبيعية كل ذلك بشرط عدم عبورهم الحدود الدولية لدولة أخرى)) (المادة الاولى الفقرة الثانية، 1998، 545-556).

وليس هناك اتفاقيات دولية على وجه التحديد تعالج قضية النازحين داخل أوطانهم، كما توجد صعوبة في غالب الأمر في تطبيق الاتفاقات العامة مثل معاهدات جنيف، وقد ظلت الجهات المانحة معرضة حتى اليوم عن التدخل في الصراعات الداخلية ومساعدة هذا القطاع من البشر. (Internally displaced people، 2007، 10) في التقرير التحليلي للجمعية العامة للأمم المتحدة حول النازحين داخليا (internally displaced persons) في 14 شباط من العام 1992 والتقرير الممثل الخاص في دراسة مستفيضة في 21 كانون الأول 1993 كلاهما عرف النازحين الداخليين بأنهم (الأشخاص الذين يجبرون على ترك منازلهم بصورة فجائية او غير متوقعة في أعداد كبيرة نتيجة لنزاع مسلح او مجاعة داخلية او انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان او لكارثة بشرية او طبيعية ويكون النزوح داخل الدولة الواحدة). (Dr.Francis, 19) تناولت المقدمة في المبادئ التوجيهية تعريف النازحين داخليا وقد ترجم المصطلح internal displace بالمشردين داخليا ونصت المبادئ على ان النازحين داخليا يتمتعون بذات الحقوق الممنوحة لمواطنيهم اي عدم الانتقاص من هذه الحقوق بحجة انهم نازحين داخليا (المادة الاولى، الفقرة الثانية، مصدر سابق)

المطلب الثاني

النزوح في العراق

النزوح في العراق ليس وليد ساعته وإنما له جذور تتجلى بصفة خاصة في زمن النظام السابق حيث تعرض الأكراد في عمليات الأتفال في عام 1988 الى النزوح، وسكان أهوار الجنوب في عام 1990 ادت الى نزوح العديد من سكان هذه المناطق الى الدول المجاورة او الى داخل العراق، وادى هذا النزوح الى خلق طبقة داخل المجتمع العراقي تتسم بالبطالة وعدم التأقلم مع الواقع الجديد وخاصة فيما يتعلق بسكان الاهوار الأصليين الذين لم يستطيعوا ان يتأقلموا مع الواقع الجديد .

وتسببت النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية في الاشهر التي تبعت الاجتياح الامريكي للعراق في 2003 الى حالات نزوح شاملة وخاصة في غرب العراق في المناطق السنية التي كان المسلحون يتركزون فيها وقد حدثت اكبر عمليات نزوح بسبب العمليات العسكرية في مدينة الفلوجة في 2004 عندما تمت محاصرة المدينة للمرة الثانية حيث تسببت العمليات العسكرية والصراع الدائر في المدينة في نزوح معظم سكان المدينة وبالإضافة الى الفلوجة فقد حصلت حالات نزوح في مناطق متفرقة من العراق بسبب النزاعات المسلحة. (ابو سمرة، 37).

وان عامل العنف الطائفي يعتبر من العوامل المنشئة للنزوح والمسرعة وخير مثال على ذلك ما حصل من نزوح كبير بعد أحداث تفجيرات سامراء. (Ashraf al-khalidi and victor tanner, 2007)

وأزمة النزوح لم تنتهي الى ان بلغت ذروتها بعد سيطرة تنظيم داعش على مناطق شمال ووسط العراق في يناير من عام 2014، وأصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة، وأكثر مناطق النزوح كانت في الأنبار والموصل وصلاح الدين وفيما يلي توضيح بسيط لخارطة الهجرة في العراق .

اولا: الأنبار:

أنحاء في جميع يمثل النازحون من الأنبار من اكبر المجموعات النازحة في العراق حيث بلغت اكثر من 1.5 مليون نازح البلاد (مصفوفة النزوح، 2015).

إلا أن الباقيين في الأنبار هم اساساً من الأسر الضعيفة غير القادرة على ترك المحافظة، بما في ذلك النساء والمزارعين الذين لم يعودوا قادرين على العمل في أراضيهم، وأصحاب المحال التجارية الذين تم الاستيلاء على محالهم من قبل داعش. ومع إحكام داعش لسيطرتها على الأنبار خلال عام 2014، ارتفع معدل النزوح بشكل أكبر، إما بسبب الخوف من قصف قنابل القوات الحكومية، والاشتباكات المباشرة بين الجماعات المسلحة أو الإضطهاد من قبل داعش.

ثانياً: صلاح الدين

ان محافظة صلاح الدين لها قيمة استراتيجية كبيره لما تضم من المراكز المقدسة في سامراء، وبعد فتره وجيزة من سيطرة داعش على تكريت في حزيران 2014 تم قتل اكثر 700 طالباً في قاعدة سبايكر الجوية، وخلال اشهر الصيف تم نزوح اكثر من 30,000 اسرة، وعندما قامت القوات الحكومية والجماعات المسلحة التابعة لها من الهجوم على داعش بين شباط ونيسان من عام 2015 نزح اكثر من 20,000 اسرة، وتقيم عائلات من صلاح الدين في مساكن مستأجرة أو مع عائلات مضيفة، ونسبة أقل تقيم في مخيمات في بغداد واقليم كردستان (مصفوفة النزوح، مصدر سابق).

ثالثاً: نينوى

خلال أشهر الصيف من عام 2014، نزح أكثر من نصف مليون شخص من نينوى (جيه 19، 2015-30). وبحلول نهاية عام 2015، بعد 18 شهراً من هجوم داعش سجلت المنظمة الدولية للهجرة، 175.000 عائلة نازح من محافظة نينوى، منهم 32.000 كانوا لا يزالون داخل المحافظة نفسها، محافظة دهوك تستضيف 74.000 بينما تستضيف كل من بغداد، أربيل، كربلاء والنجف حوالي 12.000 أسرة (مصفوفة النزوح، مصدر سابق)، هذه الأعداد كلها قبل بدء العمليات العسكرية، وقد تضرر أكثر من مليون شخص من الموصل وأطرافها نتيجة العمليات العسكرية (انشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2017، 1).

المبحث الثاني

الأثار المترتبة على النزوح في العراق

هناك عدة عوامل تساهم في ضعف الاشخاص النازحين داخلياً في العراق، وتتراوح بين توفير الخدمات العامة الى الوضع القانوني، الوضع السياسي والاوضاع الامنية، لذلك حاولنا ان نسلط الضوء على اهم المشاكل التي يعاني منها النازحين في العراق وقدماها في مطلبين خصصنا الأول منها على الاثار الاجتماعية والصحية والمطلب الثاني الاثار السياسية القانونية.

المطلب الاول

الاثار الاجتماعية والصحية

نحاول في هذا المطلب ابراز اهم الاثار الاجتماعية والصحية التي عانى منها النازح في العراق منها:

اولاً: الاثار الثقافية والتعليمية

ان اختلاط العوائل وبخاصة المراهقين والاطفال في بنايات غير معدة للسكن، وبأعداد كبيرة جداً، يؤدي الى انتشار بعض العادات السلبية، بين المراهقين وكذلك الاطفال، هذا فضلاً عن ظهور مشاكل ومشادات بين العوائل المختلفة الطباع والعادات. بالإضافة الى الخدمات التعليمية وكما هو معلوم ان مناطق العراق كافة تعاني من تردي خدماتها التعليمية بشكل كبير، فعدد طلاب الصف الواحد، قد بلغ ارقاما قياسية، وان كثيراً من المدارس خفّضت ساعات دوامها، لتشارك اكثر من مدرسة في

بناية واحدة، والبعض الآخر طالته صفقات الفساد، فهذه ولم يعمّر، إضافة الى تردّي خدماتها الصحية بشكل كبير، والبعض الآخر سكنه النازحون.

ثانياً: الآثار الصحية والنفسية

وتعد الحروب من أقسى الضغوط النفسية التي يمر بها الإنسان، فهي تهديد مباشر لحياته وحياة عائلته وتهديد لممتلكاته ومستقبله بشكل عام، والحروب ذاتها تستنزف الإنسان وتثير انفعالاته بشكل كبير كصدمة أولى بالإضافة إلى ما يصاحبها من أحداث تعد ضغوطاً حياتية تؤثر في تكيف الإنسان وتحدث عنده تغيرات بدنية وجسمية قد تؤدي إلى إصابته بمرض نفسي أو جسمي مما يصعب تلافيه، ومن التغيرات المصاحبة للحرب مثلاً، تغير محل السكن بسبب التهجير القسري أو وفاة أو قتل أحد أفراد العائلة أو أحد الأقارب أو عوق شديد يصيب الفرد أو أحد أفراد عائلته وصعوبة التنقل من مكان لآخر. (شديد، 2008، ص72)

إن الفرد العراقي يعاني من ضغوط إضافية لم تتضمنها المقاييس المعدة لقياس الضغوط النفسية، ومن هذه الضغوط الإضافية هو ما تثيره الجماعات المسلحة من تهديد واستفزاز وقتل واستيلاء على الممتلكات والخطف والتعذيب على أساس طائفي وقومي عند سيطرتها على المدن والقرى أو عند القيام بعمليات انتحارية أو تفجير السيارات المفخخة أو العبوات مما يؤدي إلى الشعور بعدم الأمان نتيجة توقع الفرد بأن حياته وأهله وممتلكاته ستكون عرضة للأخطار في أية لحظة وأنه معرض للقتل والأسر أو التعذيب في أي وقت.

أن الأماكن الحالية التي يسكنها النازحون، وبسبب عدم وجود تناسب بين مساحة المكان وعدد العوائل، فإن احتمال ظهور مشاكل صحية يكون كبيراً، كما أن الازدحام بالأساس، يساهم وبسهولة في انتقال وتفشي الأمراض السارية. (الجبوري، مصدر سابق، 13)

وإن مشاهد الدماء والذبح والموت والإغتصاب والدمار واصوات اطلاق النار ومحنة الهرب وفقد الأحبة، لها آثار سلبية عميقة في نفوس النازحين عامة وعلى النساء والأطفال خاصة. مضافاً إلى أن ظروف حياة النزوح الجديدة هي بحد ذاتها بركان يغلي ويولد حمماً لأمراض نفسية قاسية. (محمد، 2015)

ثالثاً: الآثار الاقتصادية

إن النزوح وما رافقه من سيطرة الإرهاب على مناطق النازحين كان له آثار اقتصادية وخيمة على النازحين أنفسهم وعلى سكان المناطق التي نزحوا إليها، فالإرهابيون جردوا النازحين من ممتلكاتهم، ودمروا عدداً كبيراً من منازلهم، وسلبوا ونهبوا، لذا فإنهم يفقدون تماماً لفرص عملهم الحر، ووجدت الغالبية العظمى من النازحين أنفسهم في مناطق النزوح بلا أدنى مردود مالي.

المطلب الثاني

الآثار السياسية والقانونية

بالرغم من أن حالة النزوح حالة مؤقتة تبدأ نتيجة لظروف وتنتهي بإنهاء هذه الظروف إلا أنه يتطلب وجود أطر قانونية تساهم في توفير الحماية للنازحين داخلياً في الأماكن التي ينزح إليها هؤلاء مع التأكيد على الحقوق التي يتمتع بها النازح داخلياً

وهذا التأكيد مطلوب لإزالة الإبهام حول مركز النازح داخليا داخل دولته وانه بالنزوح لا يكتسب صفة جديدة تميزه عن وصفه كمواطن. وهذه المشاكل عديدة منها:

أولاً: مشاكل الحصول على الوثائق الرسمية

لقد أصبح الحصول على الوثائق القانونية واحداً من أكثر التحديات البارزة للنازحين في جميع أنحاء العراق، (الجبوري، مصدر سابق، ص18) عدم تقديم الوثائق ذات الصلة قد يؤدي إلى الاستبعاد من الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية الأساسية، العديد من النازحين لا يحملون وثائق قانونية مثل بطاقة الهوية الوطني (الجنسية) في حين فرت بعض الأسر في عجلة ولم يكن لديهم الوقت لجمع البطاقات والوثائق الأكثر أهمية، إلا أن البعض الآخر قد تركها عمداً من أجل إخفاء هوياتهم على طول طرق الهروب في المناطق التي تخضع لسيطرة قوة غير معروفة، ولقد تحولت السياسات مع استمرار أزمة النزوح، والاتجاه السائد هو تزايد صعوبة حصول ونقل النازحين للمستندات الهامة مثل بطاقات زواج، شهادات الميلاد جوازات السفر، ووثائق الجنسية ورخص القيادة، الخ. والاجراءات الادارية لاسترداد وثائق الهوية المفقودة مليئة بالعقبات حيث يطر المهجر الموجود في محافظه معينه السفر الى بغداد من اجل الحصول على المستمسكات، بالإضافة صعوبة ممارستهم للحقوق السياسية كمشاركتهم في الانتخابات.

ثانياً: مشاكل الدخول والإقامة

يتم اقرار إجراءات الإقامة والدخول على مستوى المحافظات، وبالتالي فأن النازحون يلجؤون الى محافظة اخرى غير محافظاتهم وهم عرضة لمخاطر الإحتجاز او الخطف عند نقاط التفتيش او رفض دخولهم مع تغير سياسات المحافظة، ربما تكون بغداد المحافظة الأكثر تعقيداً من حيث شروط الدخول حيث عند دخولها يحتاج النازح الى كفيلين بينما لا تتطلب المحافظات الاخرى سوى كفيل واحد . (لمحات عن المحافظات للمنظمة الدولية) وياً كانت الاسباب لغلق حدود المعابر، حيث كانوا النازحين في الصيف يعانون من الحرارة ونقص الماء وفي الشتاء الى البرد القارس مما سبب هذا الأغلاق الى عواقب وخيمة او مميتة للنازحين. (كورنيس ستيل)

ثالثاً: الإحتجاز

ارتفع عدد حالات الإحتجاز في العراق تدريجياً منذ بدأت أزمة النزوح، غالباً ما يتم احتجاز الناس وفقاً لأحكام المادة (4) من قانون مكافحة الإرهاب. (قانون مكافحة الارهاب، 1، 2005) للاشتباه في انتمائهم إلى داعش ومع ذلك، غالباً ما يتم توقيف النازحين بشكل غير قانوني، في كثير من الحالات لعدة أشهر في كل مرة، دون محاكمة أو الوصول إلى العدالة، السجنون في العراق ممثلنة بشكل عام.

المبحث الثالث

مهام وتحديات اللجنة الدولية للصليب الاحمر في العراق

على الرغم من أن الأولوية الرئيسية للجنة الدولية تقوم على الحيولة دون حدوث النزوح فإن الفوضى وغياب السلطة اللذين يرافقان النزاعات يمثلان تحديات هائلة.

تعمل اللجنة الدولية على درء عواقب النزوح القسري سواء داخل الحدود أو عبرها، ومعالجتها والعمل على نحو تكاملي مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم الحماية، بما فيها الدول ويترجم ذلك في شكل تعاون عملي بينها وبين الحكومة العراقية، ومن

الملاحظ أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترى أن مفهومي الحماية والمساعدة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، ولا يمكن الفصل بينهما لأن اللجنة الدولية غالباً ما تضطر إلى تطوير عملياتها لمساعدة الأشخاص المهجرين عند نشوب النزاعات المسلحة (علي، 2010، 165) وتعاني المنظمة من تحديات عديدة بداية من الحصول على التصاريح والتنقل وانتهاءً بضعف الدعم الحكومي والدولي.

المطلب الاول

أنشطة الحماية والمساعدة

تهتم اللجنة بقضايا عديدة منها البحث عن المفقودين وإعادة الروابط العائلية وتوفير الرعاية الطبية للجرحى من النازحين، وإصدار وثائق سفر طارئة، والحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء، ونشر القانون الدولي الإنساني والتدريب عليه (غوتيريس، 2013، 35) وأهم ما تقوم به اللجنة:

أولاً: زيارة المحتجزين والبحث عن المفقودين وإعادة التواصل بينهم وبين عائلاتهم . (التقرير السنوي للصليب الأحمر، 2016) زيارات اللجنة الدولية للأماكن الإحتجاز التي تديرها الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان لمراقبة المعاملة التي يتلقاها المحتجزون وظروفهم المعيشية. وبعد انتهاء هذه الزيارات شاركت اللجنة الدولية السلطات تقارير سرية عن استنتاجاتها والتوصيات المقدمة لهذه السلطات كي تتمكن من اتخاذ إجراءات تضمن معاملة المحتجزين معاملة كريمة، وتقديم الضمانات القضائية لهم، وتوفير الظروف المعيشية الملائمة، بما فيها الحصول على معايير مقبولة للرعاية الصحية، وسهلت اللجنة الدولية أيضاً التواصل ما بين المحتجزين وأقاربهم من خلال رسائل الصليب الأحمر والرسائل الشفوية والخدمات الأخرى.

وواصلت اللجنة الدولية بذل الجهود لمساعدة العائلات على معرفة مصير أقيانها المفقودين. فقد قدمت المشورة الفنية إلى خبراء الطب العدلي العراقيين خلال عمليات البحث عن الرفات البشرية واستردادها من المقابر وخلال عملية تحليل الرفات البشرية ونتيجة لذلك تم تعزيز القدرات المحلية في مجال التعرف على هوية أصحاب الرفات البشرية وإدارة البيانات وتحليل الإصابات والتوثيق.

ثانياً: تقديم المساعدات الطارئة ودعم سبل العيش للعائلات المستضعفة. (التقرير السنوي للصليب الأحمر، 2016) في خضمّ التحديات الأمنية وصعوبة الوصول إلى النازحين، قدمت اللجنة الدولية المساعدات الطارئة من المواد الغذائية والبطانيات وأدوات الطبخ والتدفئة ومستلزمات النظافة الشخصية والمعاطف الشتوية والقماش المشمع وغيرها من المواد الأساسية للنازحين والمقيمين في مناطق النزاع والعائدين إليها.

وفرت اللجنة الدولية منحاً نقدية غير مشروطة للعائلات التي عاشت لفترة من الزمن في مناطق تتسم أسواقها بالنشاط، مما ساعد أفرادها على تغطية احتياجاتهم الأساسية مثل نفقات العلاج والتعليم وإيجارات المنازل.

ثالثاً: تحسين خدمات تجهيز المياه والصرف الصحي للنازحين والمجتمعات المضيفة في مناطق النزاع والعائدين إليها. قامت اللجنة الدولية بإعادة تأهيل محطات تجهيز المياه التي تضررت بفعل النزاع المسلح أو الأهمال، وتحديثها، وإقامة بعضها، كما تدخلت على نحو عاجل للاستعادة أو تحسين فرص الحصول على الماء النظيف لمئات الآلاف من

الأشخاص الذين تضرروا نتيجة النزاع المسلح، وساعدت هذه المبادرات في تقليل خطر إصابة ملايين الأشخاص بالأمراض، ولضمان استدامة مشاريعها، ساعدت اللجنة الدولية في تطوير قدرات الفنيين المحليين في مجال صيانة أنظمة تجهيز المياه التي أعيد تأهيلها.

رابعاً: ضمان حصول الجرحى والمرضى على العلاج الطبي والرعاية الصحية الأساسية.

نتيجة لتفاقم الأوضاع وازدياد الاحتياجات لخدمات الرعاية في المستشفيات، استجابت اللجنة الدولية من خلال زيادة دعمها للمراكز الصحية والمستشفيات وبخاصة تلك القريبة من الخطوط الأمامية للقتال، إذ قدمت اللجنة الدولية لها أجهزة وأدوات جراحية ومعدات طبية أخرى ودورات تدريبية للكوادر لتعزيز قدرتها في استيعاب تدفق الحالات الطارئة، ساعدت الدورات التدريبية المقدمة في مجالي الإسعاف الأولية والتعامل مع إصابات غرف الطوارئ الكوادر الصحية على تطوير قدراتها لمعالجة جرحى النزاعات المسلحة.

خامساً: التقليل من تأثير تلوث الأسلحة في العراق

يتعرض ملايين الأشخاص في العراق لخطر الألغام والمخلفات الحربية المتفجرة مثل القنابل غير المتفجرة والقذائف والذخائر العنقودية والعبوات الناسفة التي خلفتها النزاعات المسلحة السابقة والحملات العسكرية الحالية، وللتخفيف من هذه المخاطر قامت اللجنة الدولية بمبادرات لتوعية الأشخاص الى جانب ذلك نفذت اللجنة الدولية أنشطة توعية حول الألغام والمخلفات الحربية المتفجرة والعبوات الناسفة في المناطق المختلفة .

المطلب الثاني

التحديات والعراقيل التي تعترض اللجنة الدولية أثناء ممارسة مهامها

تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور فعال في مساعدة النازحين داخليا وحمايتهم، في محاولة منها للحد من أفعال الترحيل القسري للمدنيين والتخفيف من معاناة المدنيين المتأثرين من هذه الأفعال، غير أن العقبات المتعددة التي تقف في وجهها تنقص من الدور الإيجابي المنوط بها، من بين هذه العقبات كثرة أعداد اللاجئين ناهيك عن النازحين والمهجرين داخليا التي تجاوز الملايين ،ولقد خلق هذا الوضع الخطير مصاعب جدية كبيرة تتعلق بسداد حاجيات اللاجئين والمهجرين الإنسانية والمعيشية. (العنبي، 325) فضلا عن انعدام الأمن و تعرض أعضاء اللجنة لمخاطر متعددة نوردتها فيما يلي:

أولاً: التحديات الأمنية لأفراد اللجنة الدولية للصليب الأحمر

يبدو أن دور مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر يتسم بأهمية بالغة في التحقق من انتهاكات القانون الدولي الإنسان، لذلك فإن هؤلاء المندوبين يتمتعون بوضع وتقدير خاص من قبل الأطراف المتنازعة حتى يكونوا بمنأى عن كل إساءة تطالهم بسبب الدور الذي يقومون به. (محمد، 20)

ولا تخلو تجربة مندوبي اللجنة في مناطق النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية من أحداث قاتلة، هذا فضلا عن حوادث أخرى مماثلة ومضايقات عديدة كان يخشى منها أن تؤثر سلبا على نشاط اللجنة في العمليات الإنسانية التي تقوم بها وفي مبادرات تدخلها في حال حدوث انتهاكات خطيرة، وبالرغم من أن خبراء القانون الدولي الإنساني يؤكدون على مبدأ " عدم المساس بشخص مندوب اللجنة " فإن ذلك لم يمنع من استمرار الإساءة إلى مندوبي اللجنة أو من يرافقهم في أداء

مهامهم) الصليب الأحمر يبحث اليات العمل في العراق، 2003، ص3) فهم لا تحميهم سوى الشارة التي يضعوها مما قد يعرضهم للمخاطر شأنهم شأن ضحايا النزاعات المسلحة، وخصوصاً في العراق حيث عدم سيطرة الحكومة على الفصائل الداخلة في القتال وتعدد الجبهات كل هذا ساهم بصعوبة حماية اعضاء اللجته.

ثانياً: غياب الدعم الدولي للنازحين:

يحظر القانون الدولي الانساني صراحة تشريد المدنيين، وتلعب قواعده التي تهدف إلى تجنب المدنيين شر العمليات العدائية، وبالرغم ماتوصل اليه المجتمع الدولي من اتفاقيات جنيف الرابع لعام 1949 والأسس التي يستند إليها القانون الدولي الانساني، ومنذ آب /أغسطس 2006 أصبحت هذه الاتفاقيات مصدق عليها من جميع دول العالم (194) دولة، وهناك معاهدات أخرى تستكمل هذه الاتفاقيات هي: البروتوكولان الإضافيان لعام 1977، والبروتوكول الإضافي لعام 2006، بالإضافة إلى أن العديد من أحكام القانون الدولي الانساني (موجز اللجنة الدولية للصليب الاحمر، 2، 2010)، إلا ان هذا من الناحية القانونية ولكن النازحون محتاجون الى الدعم المادي والمعنوي، وبالرغم من وجود الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، إلا أنه لا يتناسب مع أعداد النازحين الهائلة.

وفي هذا الصدد، قال مدير المجلس النرويجي للاجئين في العراق هايدي ديدريش: "النزوح الداخلي ليس مسؤولية الحكومات الوطنية وحدها. فعلى المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة العراقية لمساعدة النازحين بسبب النزاع في هذا البلد." ويعتبر التعاون بين الدول والحكومات و منظمات المجتمع المدني من العناصر الرئيسية لتأمين الحماية والمساعدة الفعالتين للنازحين داخلياً، غير أنه أمام تزايد عدد اللاجئين بات واضحاً أن الأموال المرصودة لمساعدة اللاجئين والنازحين غير كافية لسد احتياجاتهم، (تقرير مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية، 194، 2001-195) وعدم قدرة اللجنة الدولية على تغطية كافة المساعدات التي من المفروض أن تقدمها (علي، مصدر سابق، 18)

النتائج

من خلال البحث في هذا الموضوع توصلت الدراسة الى عدد من النتائج:

- 1- ضخامة عدد النازحين ساهم في حصر مساعدات اللجنة على فئة قليلة، يمكن القول ضخامة اعداد النازحين يقابلها قلة الامكانيات.
- 2- غياب الدعم الحكومي للمنظمة ويتمثل بعدم توفير الحماية الكافية للأعضاء اللجته لممارسة عملهم، وصعوبة الحصول على التصاريح اللازمة لعملهم.
- 3- قلة الدعم الدولي والمساعدات الانسانية المقدمة لعمل المنظمات.

التوصيات

- 1- حل مشكلة النازحين اصبح مطلب شعبي ودولي لذلك واجب على الحكومة تقديم حلول انية وليس حلاً مؤقتاً.
- 2- من الضروري تثمين وتشجيع الجهود التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر .
- 3- يجب على الحكومة تسهيل عمل اللجنة من خلال توفير التصاريح الامنية وتسهيل الدخول وتوفير الحماية .
- 4- دمج النازحين بالمجتمعات المضيفة ومساواتهم مع غيرهم من سكان المحافظات المضيفة.
- 5- سن تشريع قانوني يدير أحوال البلاد في حالات الكوارث والنزوح التي تفشت في العراق عبر التاريخ.